

كفاءة الأداء الوظيفي والمكاني للخدمات المجتمعية في قضاء الكفل (دراسة في التنمية المكانية)

المدرس الدكتور ورود محسن عبد الكاتب

جامعة الكوفة كلية التخطيط العمراني

Functional an spatial efficiency a community services inna Al-Kifl district (A study in spatial development)

Assistant Professor

Wrood Mohsen Abd Alkateb

University of Kufa - College of Urban Planning

wroodm.alkateb@uokufa.edu.iq

الملخص:

تكتسب الخدمات المجتمعية أهمية استراتيجية في التنمية المحلية لقضاء الكفل، نظراً لدورها الوظيفي في تلبية احتياجات السكان وتعزيز رأس المال البشري، وتتصدر الخدمات التعليمية والصحية أولويات هذه المنظومة لدورها المزدوج في بناء جيلٍ واعٍ ومتقّف من جهة، وضمان الرعاية الصحية والوقائية للمجتمع من جهة أخرى. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع حال هذين القطاعين الحيويين في القضاء، من خلال فحص توزيعهما الجغرافي ومدى كفاءة وصول الخدمة للمستفيدين، فضلاً عن تقييم الأداء الخدمي بالاستناد إلى المعايير التخطيطية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط العراقية. وقد خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تسعى إلى رسم مسارات عملية لتحقيق تنمية مكانية شاملة ومتوازنة في القضاء. الكلمات المفتاحية: الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، قضاء الكفل، التنمية، الخدمات المجتمعية.

Abstract

Community services dem a strategic importance inna di local development a Al-Kifl district, given dem functional role inna meetin di needs a di population an enhancing human capital. Educational an health services deh a di forefront a di system's priorities due to dem dual role inna building a conscious an educated generation pan di one han, an ensuring healthcare an preventative care fi di community pan di ada han. Dis study aim fi analyze di current state a dem two vital sectors inna di district by examining dem geographical distribution an di efficiency a service delivery to beneficiaries, as well as evaluating service performance based pan di planning standards adopted by di Iraqi Ministry of Planning. Di research conclude wid a set a findings an recommendations weh seek fi chart practical paths fi achieve comprehensive an balanced spatial development inna di district.

Keywords: Health services, educational services, Al-Kifl district, development, community services.

مشكلة البحث:

ما مدى كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية في قضاء الكفل ومدى ابتعادها عن المعايير التخطيطية المعتمدة، وكيف أثر هذا القصور في خلق فجوات تنموية تعيق جودة الحياة السكانية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود انخفاض ملحوظ في كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية في قضاء الكفل وابتعادها عن المعايير التخطيطية المعتمدة، مما أدى إلى نشوء فجوات تنموية ومكانية تسببت في تدني مستوى جودة الحياة السكانية وصعوبة الوصول العادل للخدمات.

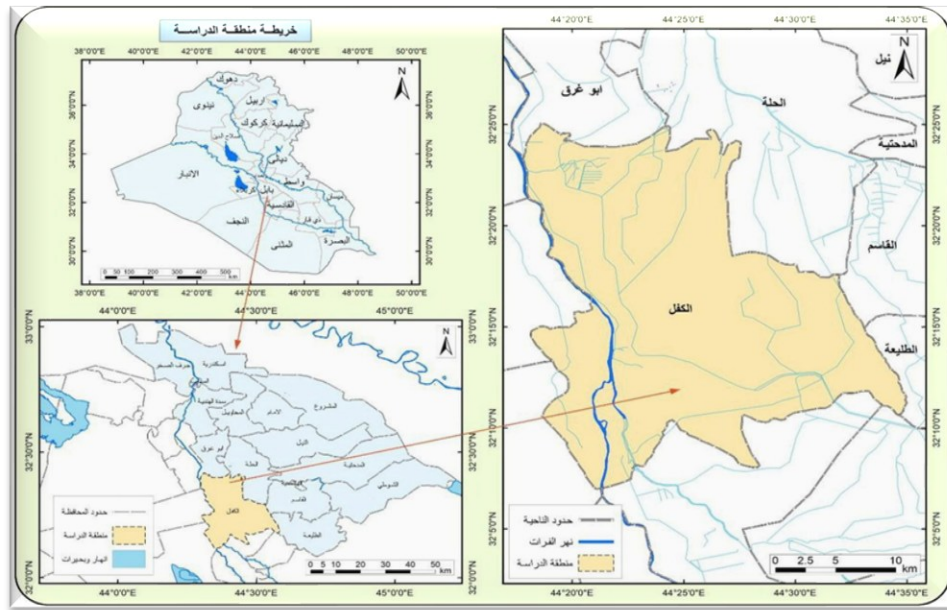
هدف البحث:

تقييم واقع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية في قضاء الكفل وتحديد مستويات الفجوة التنموية مقارنة بالمعايير التخطيطية، لوضع رؤية تساهم في الارتقاء بجودة الحياة السكانية.

موقع ومساحة منطقة الدراسة:

يقع قضاء الكفل جغرافياً في الجزء الجنوبي من محافظة بابل على ضفاف نهر الفرات (شط الهندية)، بمساحة إجمالية تقدر بنحو (٥٦٦) كم^٢، مشكلاً حلقة وصل استراتيجية بين محافظات بابل والنجف وكربلاء، بينما يتحدد موقعه فلكياً بين دائرتي عرض (٣٢.١٣) و (٣٢.٣٠) شمالاً، وخطي طول (٤٤.١٧) و (٤٤.٤٥) شرقاً^(١)، مما منحها خصائص مكانية متميزة جعلت منها عقدة مواصلات إقليمية ومركزاً زراعياً وحضرياً مؤثراً ضمن منظومة الاستيطان في الفرات الأوسط.

خريطة (١) موقع قضاء الكفل من محافظة بابل والعراق



المصدر: استخدام برنامج (GIS) بالاعتماد وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خريطة العراق الادارية، بغداد، ٢٠٢٤.

١- الخدمات التعليمية: يُمثل التعليم الركيزة الاستراتيجية الأولى في منظومة التنمية الشاملة والمعياري الجوهري لقياس قدرة الدول على البناء والتقدم، كونه الرافد الأساسي للملاكات العلمية والمهنية القادرة على قيادة التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، والتكنولوجية. وتتجاوز أهداف الخدمات التعليمية محو الأمية لتصل إلى تنمية القدرات الفكرية وإشاعة المعرفة كأداة لمواجهة التخلف. ومن منظور تخطيطي، تبرز ضرورة مواءمة الحيز المكاني لضمان وصول السكان إلى هذه الخدمات بأعلى مستويات الراحة والأمان وأقل كلفة اقتصادية. لذا، يركز البحث على تحليل واقع الخدمات التعليمية بمستوياتها المختلفة (رياض الأطفال، التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي)، بوصفها القاعدة الأساسية لتأهيل الموارد البشرية التي تُحرك عجلة الاقتصاد الوطني وتُشكل بيئة جاذبة للاستثمار والتنمية المستدامة.

- رياض الأطفال: بناءً على المعايير التخطيطية المعتمدة، يكشف واقع الخدمات التعليمية في قضاء الكفل عن فجوة تنموية مركبة، فمن جانب المؤشر السكاني، يعاني القضاء من عجز مؤسسي حاد بوجود روضة حكومية واحدة فقط لخدمة أكثر من 170 ألف نسمة، بينما يقتضي المعيار توفير روضة لكل 2500 نسمة كحد أقصى، أي بمقدار عجز بلغ (٦٧) روضة. ومن جانب آخر، تبرز مفارقة في كفاءة الإشغال، إذ سجلت الروضة الوحيدة حضور 37 طفلاً فقط، وهو ما يقل عن الحد الأدنى للمعيار البالغ 48 طفلاً، مما يجعلها غير مطابقة وظيفياً رغم مطابقتها من حيث السعة الإنشائية البالغة 4 صفوف وكفاية الملاك التعليمي المكون من 6 أفراد، وهذا التباين يشير بوضوح إلى خلل في التوزيع المكاني وجاذبية الخدمة الحكومية مقارنة بالاحتياج الفعلي المتزايد، جدول (١) و خريطة (٢).

جدول (١) كفاءة الأداء الوظيفي لروضة الكفل الحكومية مقارنة بالمعايير التخطيطية لعام ٢٠٢٤.

اسم الروضة	عدد الرياض	المعيار سكان/روضة	عدد السكان	النتيجة	عدد الأطفال	المعيار	النتيجة	عدد الصفوف	المعيار	النتيجة	عدد الملاك	الجنس	الموقع
روضة الكفل	1	-2000 2500	170168	لا يطابق	37	لا يطابق	48	2	لا يطابق	6	ساعة	بيانات مختلطة	الكفل / منقوشة

٢٠٢٤.



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

- **التعليم الابتدائي:** يُظهر التحليل المكاني لبيانات المدارس الابتدائية في قضاء الكفل تبايناً واضحاً في كفاءة الأداء الوظيفي بين الحضر والريف، فبينما يتركز ثقل العجز في البيئة الحضرية (١٠ مدارس) من خلال تجاوز أغلبها للمعيار التخطيطي في أعداد الطلاب والصفوف (مما يشير إلى زخم طلابي يفوق الطاقة الاستيعابية)، نجد أن البيئة الريفية (٧٠ مدرسة) تعاني من تذبذب حاد، حيث تقع أغلب مدارسها تحت الحد الأدنى للمعيار الطلابي (أقل من ٣٧٠ طالباً) رغم مطابقة معظمها لمعايير الملاك التعليمي، وهذا يكشف عن خلل في عدالة التوزيع المكاني يتمثل في "تكسح حضري" مقابل "تشتت ريفي" غير مستغل كفاءاته الإنشائية، مما يستدعي إعادة النظر في موازنة الخارطة المدرسية للقضاء، جدول (٢) وخريطة (٣).

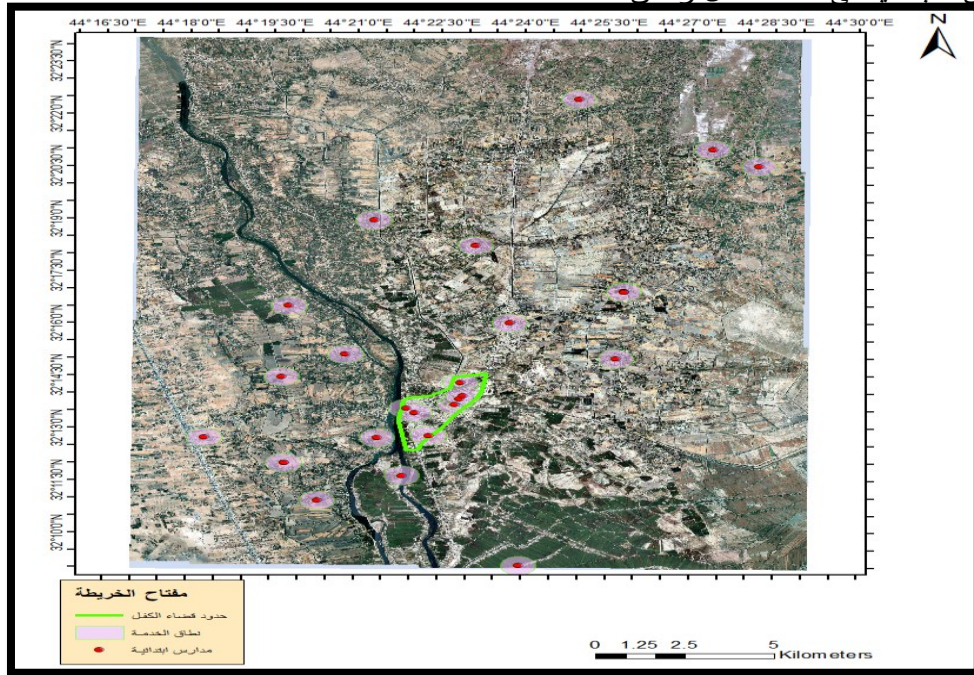
- **التعليم المتوسط:** يُظهر التحليل التخطيطي لواقع المدارس المتوسطة في قضاء الكفل، جدول (٣) حالة من "عدم التوازن الوظيفي" والمكاني الحاد، حيث تعاني غالبية المدارس من عدم المطابقة للمؤشرات المعيارية؛ إذ يبرز ضغط سكاني كبير في مدارس مثل (فاطمة الصغرى، وراية الهدى) التي تجاوز فيها عدد الطلاب السقف المعياري الأعلى ليصل إلى (٨٠٦ و ٩٦٢) طالباً على التوالي، مما أدى إلى عدم مطابقة عدد الصفوف والملاك للزيادة الحاصلة، وفي المقابل نجد مدارس ريفية تعاني من انخفاض الإشغال الطلابي عن الحد الأدنى للمعيار (٢٨٥ طالباً) كما في مدرستي (التهجد، والعتر الطاهرة)، وهذا التباين يكشف عن فجوة تنموية تتمثل في وجود مدارس "متخمة" بالطلاب مقابل مدارس "غير مستغلة" كلياً، مما يستوجب إعادة توزيع الكوادر وبناء أجنحة إضافية في المناطق ذات الكثافة العالية لتحقيق العدالة التخطيطية، خريطة (٤).

جدول (٢) كفاءة الأداء الوظيفي للمدارس الابتدائية في قضاء الكفل وحسب التوزيع البيئي لسنة ٢٠٢٤

ت	اسم المدرسة	المجموع الطلاب	المعيار	النتيجة	عدد الصفوف	المعيار	النتيجة	عدد الملاك	المعيار	النتيجة	الجنس	الموقع
1	ابو ذر الغفاري	547	370_480	لا يطابق	14	12_18	يطابق	36	14_28	لا يطابق	بنين	القصة القديمة
2	الكفل	342	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	27	12_24	لا يطابق	بنات	الشارع العام
3	النور	619	370_480	يطابق	15	12_18	يطابق	38	15_30	لا يطابق	بنين	خان سيد نور
4	شهداء الكفل	709	370_480	لا يطابق	14	12_18	يطابق	50	14_28	لا يطابق	مختلطة	حي الحسين
5	حامد الصافي	316	370_480	لا يطابق	8	12_18	لا يطابق	26	8_16	لا يطابق	مختلطة	حي المعظمي
6	الجنوب	373	370_480	يطابق	12	12_18	يطابق	26	12_24	لا يطابق	بنين	حي الخدير
7	الجنوب صديقة الطفل	415	370_480	يطابق	12	12_18	يطابق	30	12_24	لا يطابق	بنات	حي الخدير
8	المقاصد	349	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	21	12_24	لا يطابق	بنات	الحي العسكري
9	المقاصد	492	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	37	12_24	لا يطابق	بنين	الحي العسكري
10	النور	537	370_480	لا يطابق	15	12_18	يطابق	31	15_30	لا يطابق	بنات	خان سيد نور
1	الكوفة	473	370_480	يطابق	11	12_18	لا يطابق	32	11_22	لا يطابق	بنين	قرية المصنعية
2	الامام زيد	651	370_480	لا يطابق	17	12_18	يطابق	36	17_34	لا يطابق	مختلطة	قرية الدولة
3	الامام علي	329	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	42	12_24	لا يطابق	بنين	قرية جزاره
4	ابراهيم الخليل	548	370_480	لا يطابق	13	12_18	يطابق	47	13_26	لا يطابق	بنين	قرية كوام ابراهيم الخليل
5	أحد	451	370_480	يطابق	20	12_18	لا يطابق	39	20_40	لا يطابق	بنين	قرية الجوب
6	ابن طفيل	289	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	32	12_24	لا يطابق	بنين	قرية طفيل
7	ابن الهيثم	635	370_480	لا يطابق	9	12_18	لا يطابق	37	9_18	لا يطابق	مختلطة	قرية ابو ضياع
8	الجهاد	502	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	27	12_24	لا يطابق	بنين	قرية بني مسلم
9	المفاخر	698	370_480	لا يطابق	7	12_18	لا يطابق	35	7_14	لا يطابق	مختلطة	قرية جازيرية 1/
10	العرب	264	370_480	لا يطابق	6	12_18	لا يطابق	17	6_12	لا يطابق	مختلطة	قرية جازيرية 2/
11	الحزام الأخضر	307	370_480	لا يطابق	10	12_18	يطابق	27	10_20	لا يطابق	بنين	قرية جزيرة جعفر
12	الشمام	562	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	42	12_24	لا يطابق	مختلطة	قرية الكمانية
13	المنار	512	370_480	لا يطابق	14	12_18	يطابق	25	14_28	لا يطابق	بنين	قرية الحمايت
14	الكفاح	538	370_480	لا يطابق	13	12_18	يطابق	38	13_26	لا يطابق	بنين	قرية خلابة
15	الحيوي	411	370_480	يطابق	10	12_18	لا يطابق	26	10_20	لا يطابق	بنين	قرية العرارية
16	الدرارية	998	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	63	12_24	لا يطابق	بنين	قرية الدارانية
17	المسول	458	370_480	يطابق	12	12_18	يطابق	38	12_24	لا يطابق	مختلطة	قرية الـ سهلان
18	الشهابية	395	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	30	12_24	لا يطابق	بنين	قرية الشهابية
19	الطلبة	850	370_480	لا يطابق	23	12_18	لا يطابق	28	23_46	لا يطابق	مختلطة	قرية ابو سميج
20	طرابلس	551	370_480	لا يطابق	8	12_18	لا يطابق	22	8_16	لا يطابق	مختلطة	قرية ابو سميج
21	بلال	382	370_480	لا يطابق	14	12_18	يطابق	24	14_28	لا يطابق	مختلطة	قرية العلقمي
22	بيروت	556	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	24	12_24	لا يطابق	بنين	قرية بني مسلم
23	العثمان	479	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	38	12_25	لا يطابق	بنين	قرية النعمية
24	الاصيل	422	370_480	لا يطابق	10	12_18	لا يطابق	32	10_20	لا يطابق	بنين	قرية هور الشوك
25	الامام علي	436	370_480	لا يطابق	12	12_18	يطابق	42	12_24	لا يطابق	بنات	قرية الجيزة
26	أحد	374	370_480	لا يطابق	10	12_18	لا يطابق	32	10_20	لا يطابق	بنات	قرية الجوب

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة بابل، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة , ٢٠٢٤

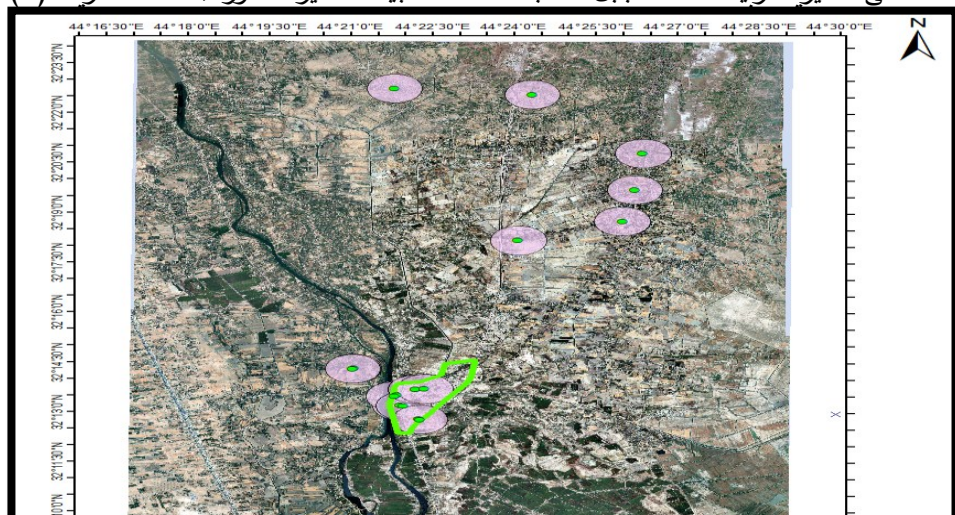
خريطة (٣) المدارس الابتدائية في قضاء الكفل ونطاق الخدمة لسنة ٢٠٢٤



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS جدول (٣) كفاءة الأداء الوظيفي للمدارس المتوسطة في قضاء الكفل

ت	اسم المدرسة	عدد الطلاب	المعيار	النتيجة	عدد الصفوف	المعيار	النتيجة	عدد الملاك	المعيار	النتيجة	الجنس	الموقع
1	عمار بن ياسر	415	285_432	يطابق	12	9_12	يطابق	61	24	لا يطابق	بنين	قرية طفيل
2	رشيد الهجري	483	285_433	لا يطابق	10	9_12	يطابق	37	28	لا يطابق	بنين	مركز الكفل
3	حليف القرآن	652	285_434	لا يطابق	14	9_12	لا يطابق	51	38	لا يطابق	بنين	حي العسكري
4	فرات الخير	462	285_435	لا يطابق	13	9_12	لا يطابق	43	27	لا يطابق	بنين	قرية الحماميات
5	ابراهيم الخليل	477	285_436	لا يطابق	9	9_12	لا يطابق	50	28	لا يطابق	بنين	قرية ابراهيم الخليل
6	فاطمة الصغرى	806	285_437	لا يطابق	15	9_12	لا يطابق	37	47	لا يطابق	بنات	قرية ابو حاجم
7	ظلال النخيل	439	285_438	لا يطابق	8	9_12	لا يطابق	35	26	لا يطابق	مختلطة	قرية الحمزاوي
8	عابس الشاكرية	500	285_439	لا يطابق	12	9_12	يطابق	37	29	لا يطابق	مختلطة	قرية ابو جفور
9	ابو حمزة المثالي	219	285_440	لا يطابق	7	9_12	لا يطابق	44	13	لا يطابق	بنين	حي العباس
10	بشر الحضرمي	470	285_441	لا يطابق	12	9_12	يطابق	33	28	لا يطابق	مختلطة	قرية بني مسلم
11	العبد الصالح	177	285_432	لا يطابق	12	9_12	يطابق	24	10	لا يطابق	مختلطة	قرية طفيل
12	العترة الطاهرة	171	285_433	لا يطابق	8	9_12	لا يطابق	35	10	لا يطابق	مختلطة	قرية جزرة جعفر
13	البيئات	334	285_434	يطابق	12	9_12	يطابق	22	20	لا يطابق	مختلطة	قرية المرادية
14	راية الهدى وسابقا م/الكفاح	962	285_435	لا يطابق	18	9_12	لا يطابق	42	57	لا يطابق	بنات	حي الحسين
15	التهجد	112	285_436	لا يطابق	7	9_12	لا يطابق	12	7	لا يطابق	مختلطة	قرية الشميساني
16	الدرر	543	285_437	لا يطابق	11	9_12	يطابق	65	32	لا يطابق	بنين	قرية خفاجة
17	الطفوف	470	285_438	لا يطابق	10	9_12	يطابق	59	28	لا يطابق	مختلطة	قرية المناكيش

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة بابل، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة , ٢٠٢٤. خريطة (٤) المدارس المتوسطة في قضاء



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج GIS.

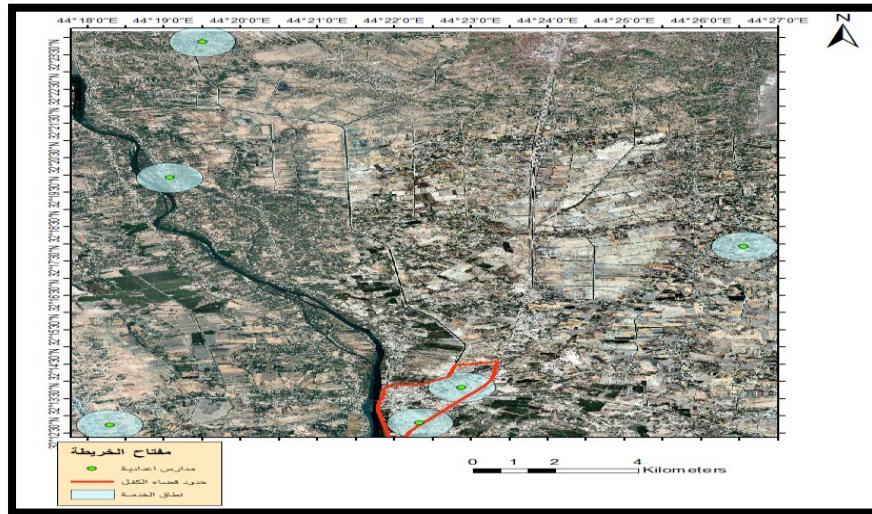
- **التعليم الاعداي:** تبين من الجدول (٤) وخريطة (٥)، ان التحليل التخطيطي لواقع المدارس الإعدادية في قضاء الكفل يعاني أزمة حادة في الكفاءة الوظيفية والمكانية، حيث سجلت جميع المدارس الواردة في الجدول حالة "عدم مطابقة" مطلقة للمعيار الخاص بعدد الطلاب، نتيجة لتجاوز أعداد الطلبة المسجلين السقف المعياري الأعلى (٣٢٤ طالباً) بفوارق كبيرة وصلت إلى ٧٥٩ طالباً في إعدادية الكفاح، وهو ما انعكس سلباً على كفاءة الأبنية المدرسية التي تجاوزت هي الأخرى المعيار المحدد لعدد الصفوف (٦-٩ صفوف) لتصل إلى ٢٠ صفّاً في بعض المدارس في محاولة لاستيعاب الزخم الطلابي، كما يبرز التباين في كفاية الملاكات التدريسية بين مدارس حققت المطابقة وأخرى تعاني عجزاً واضحاً مقارنة بحجم الطلبة، مما يؤكد أن قطاع التعليم الإعدادي في القضاء يعاني من ضغط سكاني هائل يتجاوز القدرة الاستيعابية للمنشآت القائمة ويستدعي تدخلاً تنموياً لإنشاء أبنية مدرسية جديدة تخفف من حدة هذا التكدس.

جدول (٤) كفاءة الأداء الوظيفي للمدارس الإعدادية في قضاء الكفل لسنة ٢٠٢٤

ت	اسم المدرسة	عدد الطلاب	المعيار	النتيجة	عدد الصفوف	المعيار	النتيجة	عدد الملاك	المعيار	النتيجة	الجنس	الموقع
1	الكفل	527	324_217	لا يطابق	19	6_9	لا يطابق	44	31	لا يطابق	بنين	مركز الكفل/القصبة القديمة
2	الجماهير	684	324_217	لا يطابق	14	6_9	لا يطابق	40	40	يطابق	بنين	قرية خفاجة
3	سبأ	403	324_217	لا يطابق	12	6_9	لا يطابق	40	24	لا يطابق	مختلطة	قرية بني مسلم
4	الكفاح	759	324_217	لا يطابق	20	6_9	لا يطابق	41	45	يطابق	بنات	حي الزهراء
5	الطيري	695	324_217	لا يطابق	18	6_9	لا يطابق	38	41	يطابق	بنين	حي العباس
6	الامام عبد الله بن زيد	480	324_217	لا يطابق	9	6_9	لا يطابق	30	28	لا يطابق	بنات	قرية الامام عبد الله بن زيد ع

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة بابل، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٤.

خريطة (٥) المدارس الاعداية في قضاء الكفل ونطاق الخدمة لسنة ٢٠٢٤



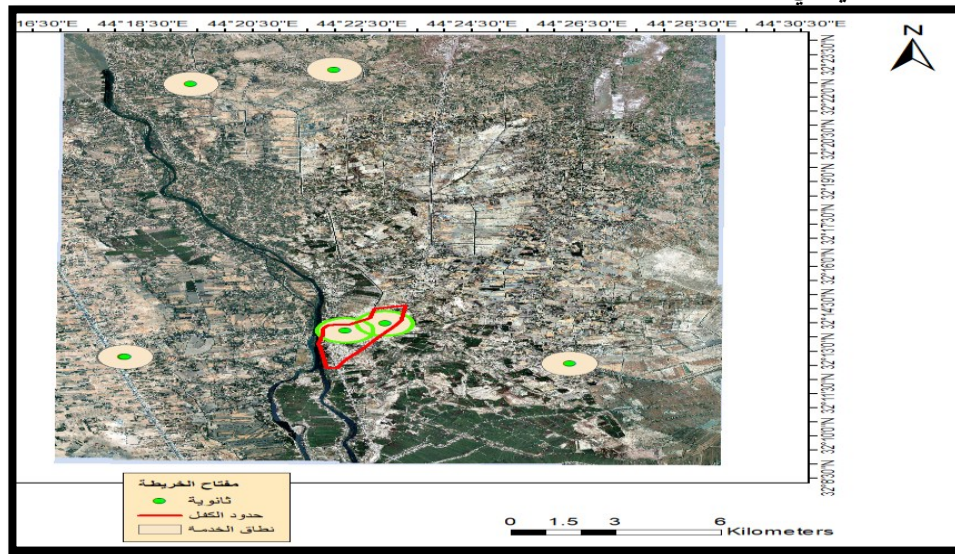
- **التعليم الثانوي:** يُظهر التحليل التخطيطي لقطاع التعليم الثانوي في قضاء الكفل ، جدول (٥) والخريطة (٦) استمراراً لظاهرة التكدس الطلابي المفرط في المراكز الحضرية مقابل تذبذب الكفاءة في القرى الريفية، حيث تعاني مدارس مثل (الكفل المسائية، الآفاق، وقباء) من انفجار في أعداد الطلبة بتجاوزها حاجز الـ ٨٠٠ طالب، وهو ما يمثل ضعف السقف المعياري الأعلى البالغ ٤٣٢ طالباً، مما أدى بالضرورة إلى عدم مطابقة عدد الصفوف والملاكات التدريسية لهذا الثقل السكاني، وفي المقابل تبرز حالة من عدم التوازن في القرى (مثل السهول والمجانب) التي رغم مطابقتها للمعيار الطلابي، إلا أنها تعاني من خلل في معيار عدد الصفوف أو الملاك، مما يؤكد أن المنظومة الثانوية في القضاء تعمل بضغط تشغيلي عالٍ جداً يفوق طاقتها الاستيعابية التصميمية، ويؤشر على حاجة ماسة لفك الازدواج الدوامي وزيادة الأبنية المدرسية التخصصية لضمان جودة البيئة التعليمية.

جدول (٥) كفاءة الأداء الوظيفي للمدارس الثانوية في قضاء الكفل لسنة ٢٠٢٤

ت	اسم المدرسة	عدد الطلاب	المعيار	النتيجة	عدد الصفوف	المعيار	النتيجة	عدد الملاك	المعيار	النتيجة	الجنس	الموقع
1	الكفل المسماة	859	285_432	لا يطابق	12	9_12	لا يطابق	30	51	لا يطابق	بنين	القصة القديمة
2	السهول	385	285_433	لا يطابق	8	9_12	لا يطابق	51	23	لا يطابق	بنين	قرية ال سهلان
3	عيسى العبيدي	421	285_441	لا يطابق	14	9_12	لا يطابق	31	25	لا يطابق	بنات	قرية ال سهلان
4	الأفاق	819	285_435	لا يطابق	18	9_12	لا يطابق	40	48	لا يطابق	بنات	حي الزهراء
5	ابراهيم المجاب	345	285_436	لا يطابق	10	9_12	لا يطابق	29	20	لا يطابق	مختلطة	قرية ام نعمة
6	يحيى بن زيد	461	285_437	لا يطابق	9	9_12	لا يطابق	48	27	لا يطابق	مختلطة	قرية الدولة
7	مصباح الهدى	399	285_438	لا يطابق	11	9_12	لا يطابق	32	23	لا يطابق	بنين	قرية الكتوية
8	السيدة ليابة	549	285_439	لا يطابق	13	9_12	لا يطابق	57	32	لا يطابق	بنات	قرية ابراهيم الخليل
9	قبا	806	285_440	لا يطابق	17	9_12	لا يطابق	59	47	لا يطابق	بنات	قرية جرازه

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة بابل، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٤.

خريطة (٦) المدارس الثانوية في قضاء الكفل ونطاق الخدمة لسنة ٢٠٢٤

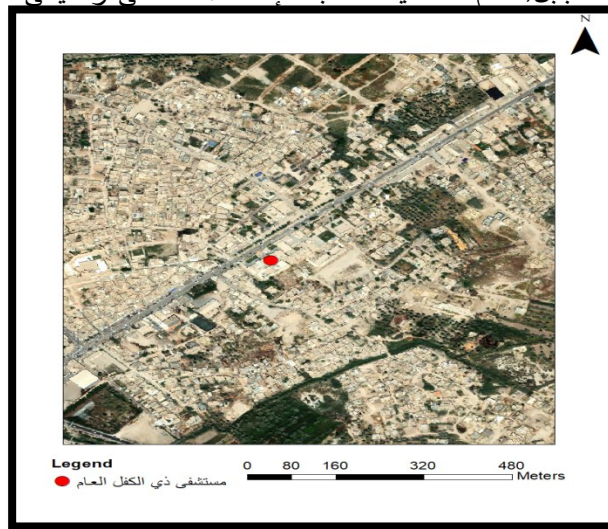


المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج gis.

٢- الخدمات الصحية: تُعد الخدمات الصحية أحد المراكز الجوهرية لدفع عجلة التنمية الشاملة، نظراً لارتباطها المباشر بالإنسان بوصفه عنصر العمل والإنتاج الأهم، إذ ينعكس أي تراجع في مستوياتها سلباً على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية كافة، كون التمتع بصحة جيدة يُعد من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية وسعت لتحقيقها^(٢). وقد كرس هذا المفهوم تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة بأنها حالة من السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية المتكاملة، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز^(٣). وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن الواقع العراقي يعكس تفاوتاً حاداً في عدالة التوزيع، حيث بلغت درجة الحرمان في المناطق الريفية والناحية نحو (٦٩.٨٪) مقارنة بـ (٣٣.٥٪) في المناطق الحضرية^(٤). وتتجسد هذه المنظومة في المستشفيات والمراكز والبيوت الصحية التي ينبغي أن تحقق معيارين أساسيين: أولهما 'سهولة الوصول' لضمان التغطية المكانية للسكان، وثانيهما 'تقليل الزخم' عن المستشفيات التخصصية والعامة من خلال تفعيل دور المراكز الصحية الرئيسية في النواحي^(٥). بناءً على المعايير التخطيطية العراقية، يكشف واقع الخدمات الصحية في قضاء الكفل عن عجز بنيوي ووظيفي حاد؛ فمن القضاء المؤسسية، يعاني القضاء من نقص قدره مستشفيان لسد احتياج السكان البالغ 170,168 نسمة، حيث تتوفر مستشفى واحدة فقط مقابل معيار يقر بوجود توفير مستشفى لكل 50 ألف نسمة، كما يمتد هذا العجز ليشمل الكفاءة الكمية للأسرة بواقع نقص يصل إلى 74 سريراً عن الحد الأدنى المطلوب (سرير لكل ١٠٠٠ نسمة)، إذ لا يوفر الواقع الحالي سوى 96 سريراً من أصل احتياج فعلي قدره 170 سريراً، مما يؤكد عدم مطابقة الخدمة الصحية للمؤشرات التخطيطية ويؤشر ضغطاً تشغيلياً كبيراً يحد من جودة الرعاية الطبية المقدمة لسكان القضاء، جدول (٦) وخريطة (٧).

عدد السكان	المعيار العراقي	واقع الحال	النتيجة	العجز	عدد الاسرة	المعيار العراقي	النتيجة	العجز
170168	مستشفى 1 لكل 50000 نسمة	1 مستشفى	لا يطابق	2	96	عدد الاسرة لكل 1000 نسمة	لا يطابق	74

المصدر: وزارة الصحة , دائرة صحة بابل, قسم التخطيط, شعبة الإحصاء الصحي والحياتي , بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤ خريطة (٧) موقع مستشفى ذي الكفل العام



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج gis.

ان الوحدات العلاجية في مستشفى الكفل تشهد عجزاً حاداً في السعة السريرية التخصصية، حيث سجلت جميع الأقسام الحالية (الباطنية، الجراحة، الطوارئ، النسائية، الأطفال والخدج، الجناح الخاص، والانتقالية) حالة "عدم مطابقة" مطلقة للمعيار العراقي الذي يحدد بـ (٣٠) سريراً لكل وحدة، جدول (٧) في حين تراوحت الأعداد الفعلية ما بين (٧-١٨) سريراً فقط، مما يعني أن كفاءة الإشغال الحالية تغطي أقل من نصف الاحتياج المعياري في أغلب الأقسام؛ أما عدم توفر باقي الأقسام العلاجية (مثل العناية المركزة، الأورام، والقلبية وغيرها) في المستشفى، فيعني تخطيطياً "قصوراً في الشمول الوظيفي" للخدمة الصحية، مما يؤدي إلى تدني جودة الرعاية الطبية المقدمة واضطرار السكان لقطع مسافات طويلة باتجاه مراكز المحافظات طلباً للعلاج، وهو ما يزيد من العبء المادي والزمني على المراجعين ويضاعف الزخم على المستشفيات المركزية، مما يؤكد حاجة القضاء الماسة لتوسعة المستشفى الحالي أو إنشاء مستشفى عام جديد يضمن توفير كافة التخصصات الطبية الحيوية.

جدول (٧) الوحدات العلاجية في مستشفى ذي الكفل ووفق المعايير التخطيطية العراقية لعام ٢٠٢٤

النتيجة	المعيار العراقي	عدد لأسرة في واقع حال	وحدات مستشفى الكفل
لا يطابق	30	12	وحدة الباطنية
لا يطابق	30	12	الجراحة
لا يطابق	30	10	الطواري
لا يطابق	30	12	النسائية
لا يطابق	30	18	الأطفال و الخدج
لا يطابق	30	7	الجناح الخاص
لا يطابق	30	8	الانتقالية

المصدر: وزارة الصحة , دائرة صحة بابل, قسم التخطيط, شعبة الإحصاء الصحي والحياتي , بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤ .

أما بالنسبة للكوادر الطبية في مستشفى الكفل فهي تعاني من عجز حاد وتفاوت كبير في تغطية الاحتياجات السكانية وفق المعايير العراقية، فبينما سجلت "المهن الصحية" فائضاً طفيفاً بواقع (١٩) فرداً محققة حالة المطابقة الوحيدة، يعاني القضاء من نقص حرج في الكوادر التخصصية يتمثل بعجز قدره (127) طبيباً و(٢٣٨) طبيب أسنان و(٢) صيادلة، جدول (٨) مما يضع ضغطاً هائلاً على الكادر الموجود حالياً ويقلل من نصيب الفرد من الرعاية الصحية المتخصصة. إن هذا النقص العددي يعني تخطيطياً "تدني كفاءة الاستجابة الطبية" وزيادة ساعات الانتظار وتراجع جودة التشخيص والعلاج، كما يؤدي بالضرورة إلى اضطرار المرضى للجوء إلى القطاع الخاص أو السفر لمراكز المدن الكبرى، مما يضعف دور المستشفى كمؤسسة خدمية قادرة على تحقيق الاستدامة الصحية لسكان القضاء.

جدول (٨) عدد الكادر الصحي في مستشفى الكفل وفق المعايير التخطيطية العراقية لعام ٢٠٢٤

الكادر	المعيار العراقي	واقع حال	النتيجة	العجز
الاطباء	1:1000 نسمة	43	لا يطابق	127
أطباء الأسنان	1:700 نسمة	5	لا يطابق	238
المهن الصحية	1:800 نسمة	232	يطابق	-19
الصيدالة	1:4000 نسمة	41	لا يطابق	2

المصدر: وزارة الصحة , دائرة صحة بابل, قسم التخطيط, شعبة الإحصاء الصحي والحياتي , بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤ .

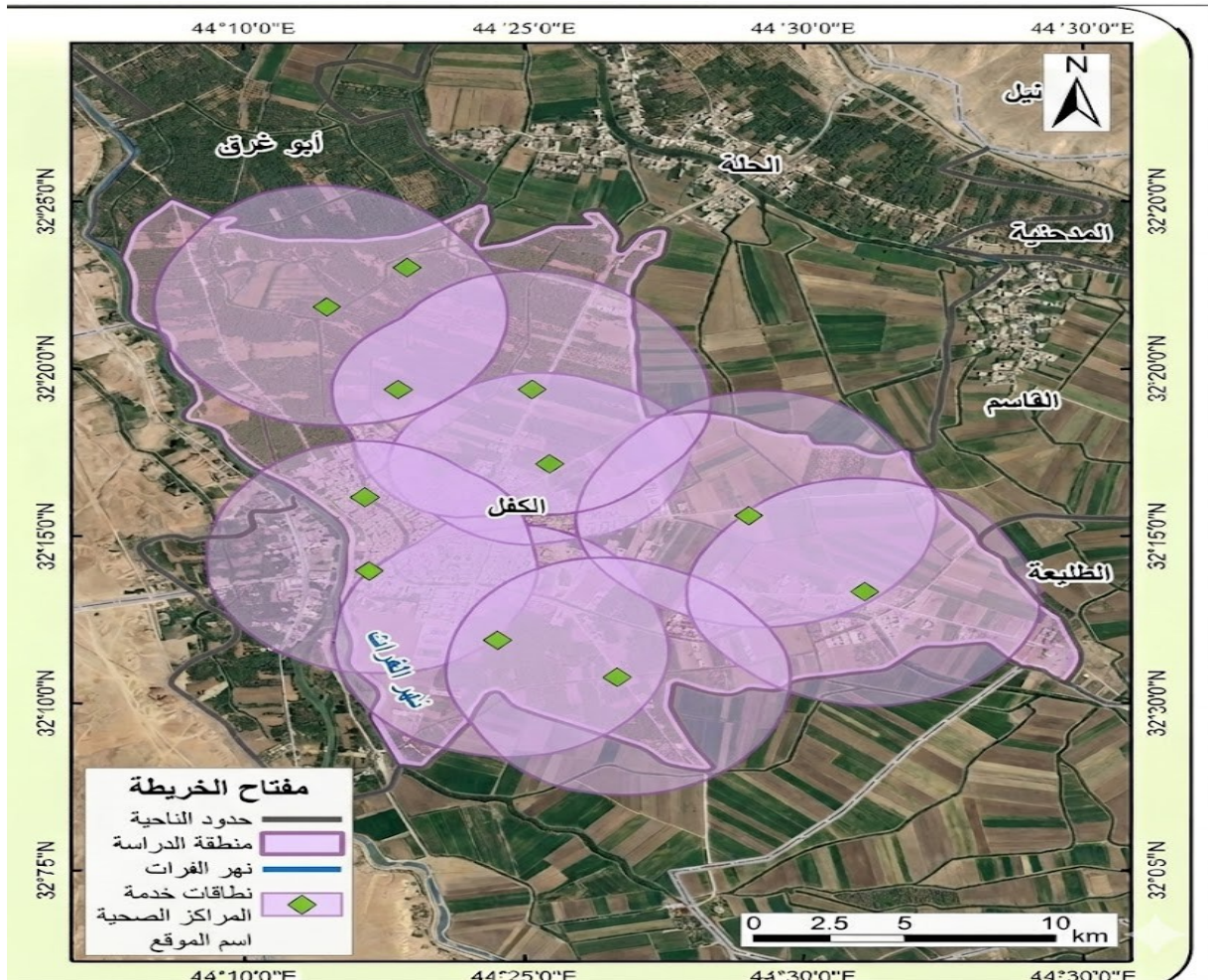
أما بالنسبة للمراكز الصحية في قضاء الكفل فهي تعاني من فجوة تخطيطية واضحة وعجز في عدد المؤسسات مقارنة بالثقل السكاني المتنامي, فبالرغم من وجود (١١) مراكز صحية عاملة لخدمة (١٧٠,١٦٨) نسمة, إلا أن هذه المؤشرات تقع دون مستوى المطابقة المعيارية, إذ يحدد المعيار التخطيطي العراقي ضرورة توفر مركز صحي واحد لكل (١٢,٠٠٠) نسمة, مما يعني استحقاق القضاء الفعلي لـ (١٤) مركزاً صحياً لتأمين الخدمة بشكل كفؤ. إن هذا النقص المؤسسي الذي يُقدر بـ (٣) مراكز صحية, جدول(٩) مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الضغط الوظيفي على المراكز القائمة, حيث يضطر كل مركز حالياً لخدمة ما يقارب (١٨,٩٠٠) نسمة, وهو ما يتجاوز الطاقة الاستيعابية المعيارية بنسبة كبيرة, مما ينعكس سلباً على جودة الرعاية الطبية الأولية ويزيد من زمن الانتظار للمراجعين, مؤكداً الحاجة الماسة لتبني خطط توسع مكاني تضمن تقليص هذا العجز وتحقيق عدالة الوصول للخدمة, خريطة (٨).

جدول(٩) المراكز الصحية في قضاء الكفل وفق المعايير التخطيطية العراقية لعام ٢٠٢٤

عدد السكان	المعيار العراقي	واقع الحال	النتيجة	العجز
170168	مركز صحي لكل 12000 نسمة	11 مراكز صحية	لا يطابق	3

المصدر: وزارة الصحة , دائرة صحة بابل, قسم التخطيط, شعبة الإحصاء الصحي والحياتي , بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤

خريطة(٨) التوزيع المكاني ونطاقات الخدمة الفعلية للمراكز الصحية في قضاء الكفل لعام ٢٠٢٤



- تحليل سوات للخدمات التعليمية في قضاء الكفل:

نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)	الفرص (O)	التحديات (T)
1- وفرة عديدة في الأبنية المدرسية (فائض عن المعايير).	1- عجز حاد في الملاكات التربوية (437 معلم ابتدائي، 281 مدرس ثانوي).	1- إمكانية استثمار الأراضي الحكومية لإنشاء مجمعات تربوية متكاملة.	1- النمو السكاني المتسارع الذي يرفع كثافة الطلبة داخل الصف الواحد.
2- نمط التوزيع المكاني للمدارس يخدم التجمعات السكنية الرئيسية.	2- حاجة بعض الأبنية إلى ترميم ورفع كفاءة البنية التحتية.	2- التوجه نحو رقمنة التعليم لتقليل فجوة الكوادر.	2- تزايد الفجوة بين التوسع العمراني الأفقي ومعدلات التوظيف.
النتيجة: $1.00 = 4 \div 4$			

تشير النتيجة التحليلية للقطاع التعليمي في قضاء الكفل إلى حالة من الاختلال الوظيفي، فرغم وجود ركبته مادية قوية تمثل في فائض الأبنية المدرسية، إلا أن العجز الكبير في الكوادر التدريسية (المعلمين والمدرسين) يمثل تحدياً جوهرياً يعطل كفاءة العملية التربوية ويحول دون استثمار تلك الأبنية بالشكل الأمثل. نوعياً، تبرز المدارس كبنية مستقرة مكانياً، إلا أن "النقص الحاد في الملاكات" و"الضغط السكاني المتزايد" يمثلان تهديداً استراتيجياً يؤدي إلى تراجع جودة التعليم وزيادة الكثافة الصفية مستقبلاً. مما يستوجب تبني استراتيجية "التدفق البشري الموزن"؛ عبر إعادة توزيع الملاكات التربوية من مراكز المدن المكتظة نحو قضاء الكفل، بالتزامن مع فتح مراكز تدريب مهني وتطوير تربوي في النواحي الكبرى لتعزيز الاستقرار المهني وضمان استدامة الخدمة التعليمية بالتوازي مع النمو العمراني الحاصل.

- تحليل سوات للخدمات الصحية في قضاء الكفل:

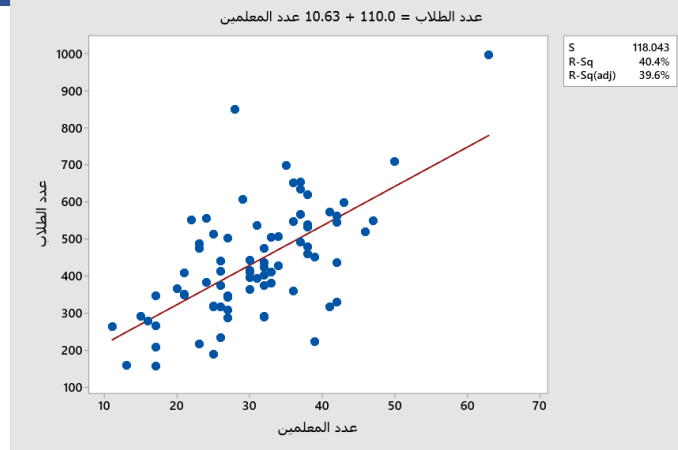
نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)	الفرص (O)	التحديات (T)
1- كفاية أعداد الملاكات الصحية والتمريضية ومطابقتها للمعيار التخطيطي.	1- عجز حاد في عدد الأطباء وأطباء الأسنان (نقص 365 طبيب).	1- إمكانية ترقية المراكز الصحية الحالية إلى مراكز تخصصية لسد فجوة العجز المؤسسي. كاملة.	1- الزخم السكاني المتزايد الذي يرفع معدل "نصيب الفرد" من الخدمات الصحية إلى مستويات حرجية.
2- وجود مستشفى عام في مركز القضاء يمثل المرجعية العلاجية الأساسية.	2- عجز مؤسسي واضح في عدد المستشفيات (مستشفيات) والمراكز الصحية (3 مراكز).	2- التوجه نحو الاستثمار الصحي الخاص لتخفيف العبء عن القطاع العام.	2- اعتماد القضاء على مراكز المحافظة المجاورة، مما يزيد من كلفة الخدمة الصحية زمنياً ومادياً.
النتيجة: $1.00 = 4 \div 4$			

تشير النتيجة التحليلية لواقع الخدمات الصحية في قضاء الكفل إلى حالة من "العجز الهيكلي الحاد"؛ فرغم توفر الركيزة البشرية المساندة (الملاكات التمريضية والصحية)، إلا أن النقص الكبير في الكوادر الطبية التخصصية والمؤسسات العلاجية الكبرى (المستشفيات) يمثل تحدياً سيادياً يهدد الأمن الصحي للقضاء. نوعياً، يظهر المستشفى الحالي كمرفق مثقل بالزخم السكاني، حيث أن "محدودية السعة السريرية" و"النقص في أعداد الأطباء" يمثلان عائقاً استراتيجياً يحول دون تقديم خدمة نوعية. مما يستوجب تبني استراتيجية "التنمية المؤسسية الشاملة"؛ عبر ترقية المراكز الصحية في النواحي والأطراف إلى مراكز صحية رئيسية بمواصفات "مستشفى مصغر (Mini-Hospital)"، وتوزيع الكوادر الطبية التخصصية بشكل يحقق العدالة المكانية، لضمان تقليص مسافات الوصول وتحويل مسار الاعتماد من مراكز المدن الكبرى إلى مرافق القضاء الذاتية.

- تحليل العلاقات الإحصائية للخدمات التعليمية:

١- العلاقة الإحصائية بين عدد الطلاب وعدد المعلمين للمدارس الابتدائية: يكشف مخطط خط الانحدار، شكل (١) عن علاقة طردية بين عدد الطلاب وعدد المعلمين، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = ١١٠.٠٠ + ١٠.٦٣ عدد المعلمين) إلى أن كل معلم إضافي يساهم في استيعاب ما يقارب ١١ طالباً. ومع ذلك، فإن قيمة معامل التحديد ($R-sq = 40.4\%$) تعكس ضعفاً في كفاءة التوزيع؛ إذ إن ٤٠٪ فقط من التباين في أعداد الطلاب يفسره عدد المعلمين المتاح، بينما تعود النسبة الأكبر (٦٠٪) إلى عوامل اختلال أخرى. ويؤكد تشتت النقاط الزرقاء (المدارس) بعيداً عن خط الانحدار وجود تباين حاد في نصيب الطالب من الهيئة التدريسية بين مدرسة وأخرى، فهناك مدارس تعاني من تكديس طلابي مقابل نقص الملاكات، وأخرى تظهر بفائض نسبي، مما يثبت إحصائياً حالة "الاختلال الوظيفي" وسوء التوزيع التي تم استنتاجها مسبقاً في دراسة واقع الخدمات التعليمية للقضاء.

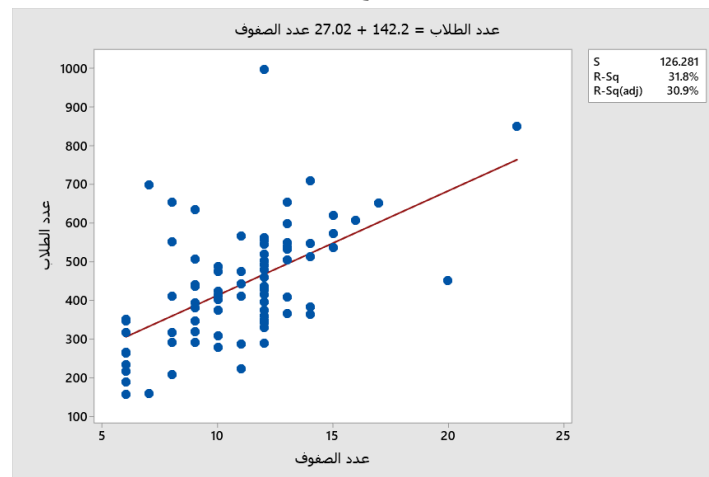
شكل (١) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد المعلمين للمدارس الابتدائية



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٢- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف للمدارس الابتدائية: يُظهر الرسم البياني، شكل (٢) وجود علاقة طردية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف، حيث تشير معادلة الانحدار ($142.2 + 27.02$ عدد الصفوف = عدد الطلاب) إلى أن إضافة صف واحد تساهم استيعاب حوالي 27 طالباً إضافياً. ومع ذلك، فإن معامل التحديد ($R-sq = 31.8\%$) يُعد منخفضاً نسبياً، مما يعني أن عدد الصفوف يفسر فقط 31.8% من التباين في أعداد الطلاب، بينما تعود النسبة الأكبر لمتغيرات أخرى مثل الموقع الجغرافي للمدرسة أو الكثافة السكانية في تلك المنطقة. ويؤكد التشتت الملحوظ للنقاط الزرقاء (المدارس) بعيداً عن الخط الأحمر وجود تفاوت حاد في كفاءة إشغال الصفوف؛ فهناك مدارس تعاني من "اكتظاظ طلابي" شديد في صفوف قليلة، بينما تظهر مدارس أخرى بكثافة طلابية منخفضة رغم توفر عدد أكبر من الصفوف، وهو ما يعزز استنتاجنا السابق حول وجود اختلال مكاني ونوعي في توزيع الخدمة التعليمية في القضاء.

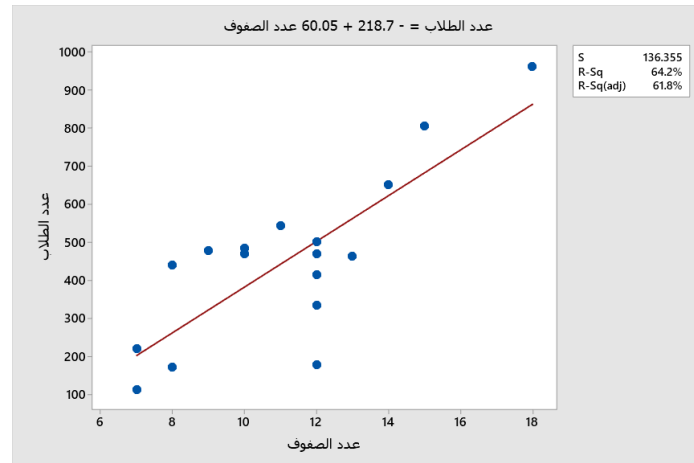
شكل (٢) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد الصفوف للمدارس الابتدائية



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٣- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف للمدارس المتوسطة: يُظهر الرسم البياني، شكل (٣) وجود علاقة طردية قوية وإيجابية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $218.7 - 60.05$ عدد الصفوف) إلى أن كل إضافة لصف واحد في المرحلة المتوسطة يقابلها زيادة في القدرة الاستيعابية بنحو 60 طالباً تقريباً. وتؤكد قيمة معامل التحديد المرتفعة نسبياً ($R-sq = 64.2\%$) أن عدد الصفوف يفسر أكثر من 64% من التباين في أعداد الطلاب، مما يجعل هذا النموذج أكثر دقة في التنبؤ بالحاجة المكانية للمدارس المتوسطة مقارنة بالمرحلة الأخرى. ورغم هذا الارتباط القوي، فإن تشتت بعض النقاط (المدارس) بعيداً عن خط الانحدار، ووصول عدد الطلاب في إحدى المدارس إلى ما يقارب 1000 طالب بوجود ١٨ صفاً فقط، يعكس ضغطاً كبيراً على الكفاءة الإشغالية للمباني المدرسية المتوسطة في قضاء الكفل، مما يستدعي مراعاة هذا النمو المتسارع عند وضع خطط التوسعة المستقبلية.

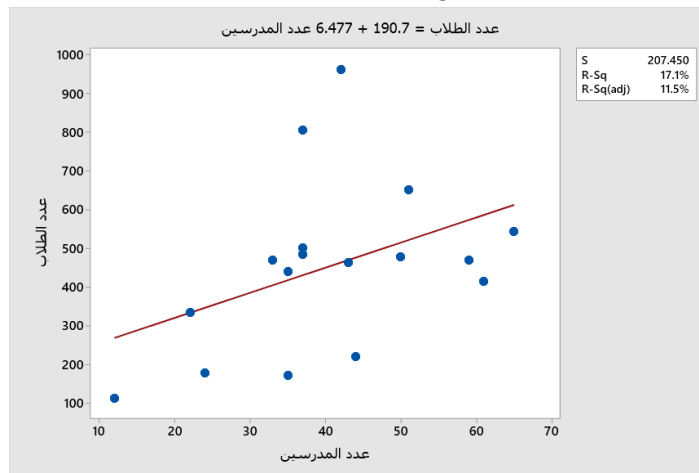
شكل (٣) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد الصفوف للمدارس المتوسطة



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٤- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد المدرسين للمدارس المتوسطة: يُظهر الرسم البياني، شكل(٤) وجود علاقة طردية "ضعيفة" إحصائياً بين عدد الطلاب وعدد المدرسين، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $190.7 + 6.477$ عدد المدرسين) إلى أن إضافة مدرس واحد يقابلها زيادة في الاستيعاب بنحو 6 طلاب فقط. وتؤكد قيمة معامل التحديد المنخفضة جداً ($R-sq = 17.1\%$) أن عدد المدرسين يفسر 17% فقط من التباين في أعداد الطلاب، مما يعني أن توزيع الملاكات التدريسية في المرحلة الثانوية لا يعتمد بشكل أساسي على الكثافة الطلابية. ويظهر التشتت الكبير جداً للنقاط الزرقاء بعيداً عن خط الانحدار، ووجود مدارس تضم قرابة 1000 طالب مع عدد مدرسين متوسط، مقابل مدارس أخرى تضم عدداً كبيراً من المدرسين (أكثر من ٦٠) لخدمة عدد طلاب أقل (حوالي ٥٠٠)، وجود خلل حاد في توزيع القوى البشرية؛ وهو ما يثبت إحصائياً وبشكل قاطع استنتاجنا حول "العجز الوظيفي وسوء التوزيع" في القضاء، حيث تعاني بعض المدارس الثانوية من تكديس طلابي مقابل نقص المدرسين، بينما تنعم أخرى بوفرة في الملاك مقابل عدد طلاب أقل.

شكل (٤) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد المدرسين للمدارس المتوسطة

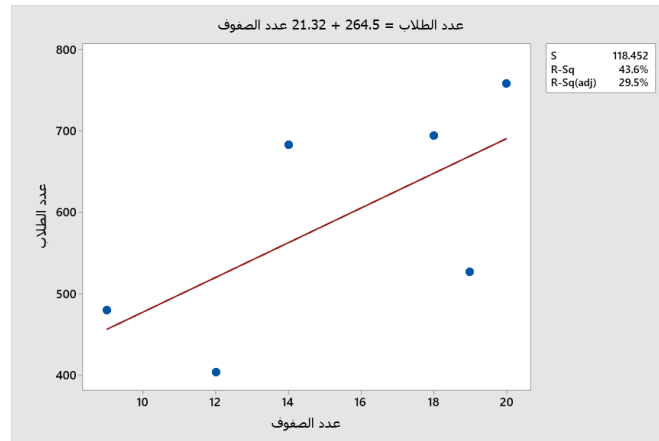


المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٥- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف للمدارس الاعدادية: يُظهر الرسم البياني، شكل(٥) وجود علاقة طردية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $264.5 + 21.32$ عدد الصفوف) إلى أن إضافة صف واحد في المرحلة الإعدادية يساهم في زيادة القدرة الاستيعابية بنحو 21 طالباً. وتبلغ قيمة معامل التحديد ($R-sq = 43.6\%$)، مما يعني أن عدد الصفوف يفسر حوالي 44% من التباين في أعداد الطلاب، وهي نسبة متوسطة تشير إلى تدخل عوامل أخرى في تحديد الكثافة الطلابية. ويلاحظ من خلال تشتت النقاط الزرقاء وجود تفاوت واضح في كفاءة الإشغال المكاني؛ حيث تظهر إحدى المدارس بكثافة طلابية عالية جداً (تقرب من ٧٠٠ طالب) رغم امتلاكها ١٤ صفاً فقط، بينما تمتلك مدرسة أخرى ١٩ صفاً ولكن بعدد طلاب أقل (حوالي ٥٣٠ طالباً). هذا التباين يؤكد مجدداً وجود خلل في التوزيع

المكاني والوظيفي للمرافق التعليمية، حيث لا يتم استغلال السعة المكانية المتوفرة بشكل متوازن يتناسب مع الضغط السكاني في مختلف مناطق القضاء

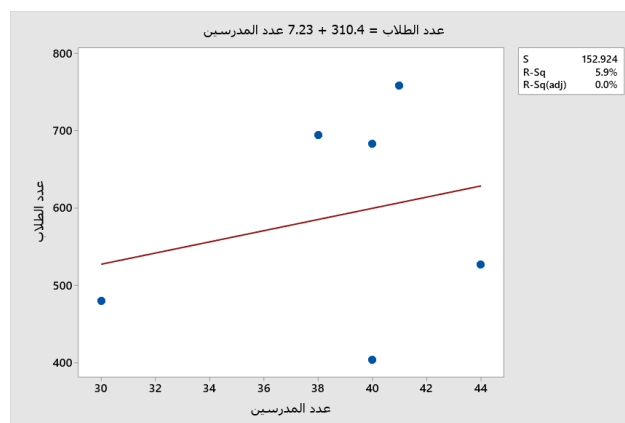
شكل (٥) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد الصفوف للمدارس الاعدادية



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٦- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد المدرسين للمدارس الاعدادية: يكشف الرسم البياني، شكل (٦) عن علاقة طردية "ضعيفة جداً" وغير متوازنة إحصائياً، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $310.4 + 7.23 \times$ عدد المدرسين) إلى أن إضافة مدرس واحد يقابلها زيادة ضئيلة في استيعاب الطلاب بنحو 7 طلاب فقط. وتؤكد قيمة معامل التحديد المنخفضة للغاية ($R-sq = 5.9\%$) أن عدد المدرسين لا يفسر سوى 6% تقريباً من التباين في أعداد الطلاب، مما يعني أن توزيع الملاكات التدريسية في المدارس الإعدادية يفتقر تماماً للمعيار السكاني أو الكثافة الطلابية. ويظهر التشتت الحاد في النقاط الزرقاء وجود مفارقات واضحة؛ فهناك مدارس تضم عدداً كبيراً من المدرسين (٤٤ مدرساً) لخدمة عدد طلاب أقل (حوالي ٥٣٠)، بينما تعاني مدارس أخرى من ضغط طلابي هائل (يقترّب من ٧٦٠ طالباً) مع عدد مدرسين أقل (٤١ مدرساً). هذا التحليل يثبت رقمياً وجود تخبّط في إدارة الموارد البشرية وتوزيعها في قضاء الكفل، مما يؤدي إلى هدر في الطاقات التدريسية في مواقع معينة مقابل عجز حاد في مواقع أخرى تشتت فيها الحاجة.

شكل (٦) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد المدرسين للمدارس الاعدادية

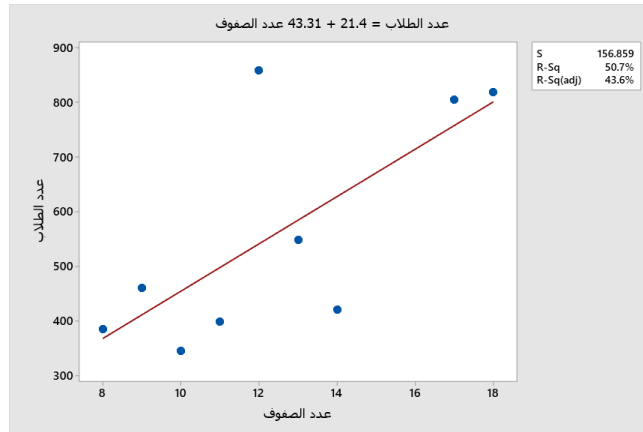


المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٧- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف للمدارس الثانوية: يُظهر الرسم البياني وجود علاقة طردية إيجابية بين عدد الطلاب وعدد الصفوف، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $21.4 + 43.31 \times$ عدد الصفوف) إلى أن إضافة صف واحد في المرحلة الثانوية يساهم في زيادة القدرة الاستيعابية بنحو 43 طالباً تقريباً. وتؤكد قيمة معامل التحديد ($R-sq = 50.7\%$) أن عدد الصفوف يفسر حوالي نصف التباين (٥١%) في أعداد الطلاب، وهي نسبة تشير إلى ارتباط متوسط الأهمية. ومع ذلك، يبرز تشتت النقاط الزرقاء وجود حالات "شاذة" إحصائياً تعكس

خلالاً في الكفاءة الإشغالية، حيث تظهر إحدى المدارس بكثافة طلابية عالية جداً (تتجاوز ٨٥٠ طالباً) رغم امتلاكها ١٢ صفّاً فقط، بينما تمتلك مدرسة أخرى ١٤ صفّاً ولكن بعدد طلاب أقل بكثير (حوالي ٤٢٠ طالباً). هذا التفاوت يثبت وجود عدم توازن مكاني في توزيع الطلاب على الأبنية المدرسية المتوفرة في القضاء، حيث تعاني بعض المدارس من ضغط هائل واكتظاظ صفي، في حين لا يتم استثمار السعة المكانية بالكامل في مدارس أخرى.

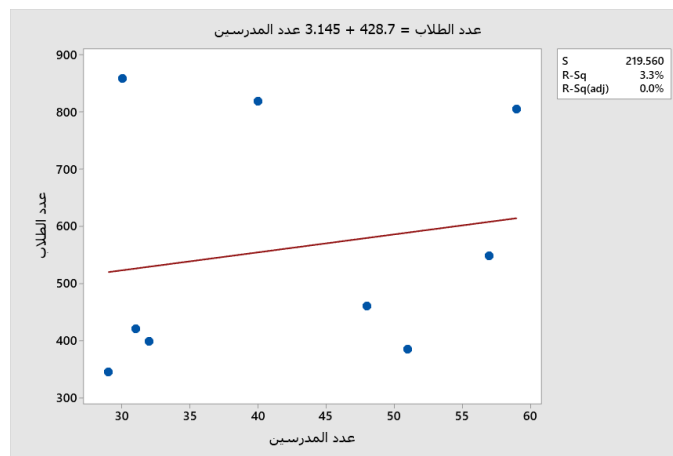
شكل (٧) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد الصفوف للمدارس الثانوية



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٨- العلاقة الاحصائية بين عدد الطلاب وعدد المدرسين للمدارس الثانوية: يكشف الرسم البياني، شكل (٨) عن علاقة طردية "ضعيفة جداً" وشبه منعقدة إحصائياً، حيث تشير معادلة الانحدار (عدد الطلاب = $428.7 + 3.145 \times$ عدد المدرسين) إلى أن إضافة مدرس واحد يقابلها زيادة طفيفة جداً في استيعاب الطلاب بنحو 3 طلاب فقط. وتؤكد قيمة معامل التحديد المنخفضة للغاية ($R-sq = 3.3\%$) أن عدد المدرسين لا يفسر سوى 3% فقط من التباين في أعداد الطلاب، مما يعكس غياب المعيارية في توزيع الملاكات التدريسية بناءً على الحاجة الفعلية أو الكثافة الطلابية. ويظهر التششت الحاد للنقاط الزرقاء وجود مفارقات صارخة في التوزيع؛ حيث نجد مدرسة تضم حوالي 860 طالباً بملاك تدريسي لا يتجاوز 30 مدرساً، بينما نجد في المقابل مدرسة تمتلك ملاكاً أكبر (نحو 51 مدرساً) ولكنها تخدم عدداً أقل بكثير من الطلاب (حوالي 380 طالباً). هذا التحليل يثبت رقمياً وجود خلل هيكلي حاد في إدارة وتوزيع القوى البشرية في المرحلة الثانوية بقضاء الكفل، مما يؤدي إلى ضغط هائل على بعض الكوادر مقابل هدر في الطاقات التدريسية في مواقع أخرى.

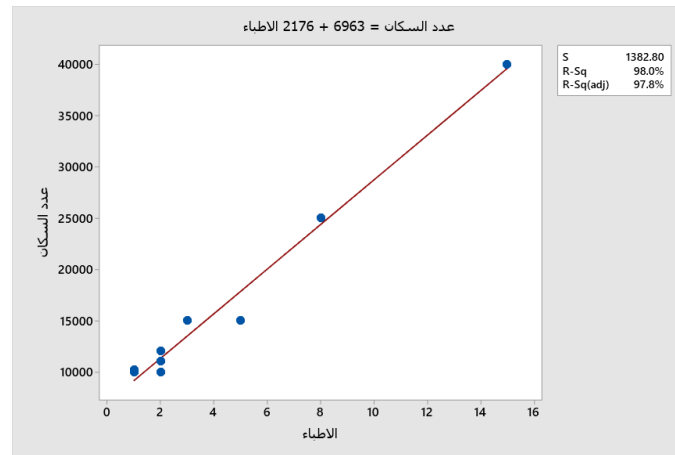
شكل (٨) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد الطلاب مع عدد المدرسين للمدارس الثانوية



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

٩- العلاقة الاحصائية بين عدد السكان وعدد الاطباء: يُظهر مخطط خط الانحدار في الشكل (٩) وجود علاقة طردية قوية إحصائياً بنسبة 98% بين توزيع الأطباء وعدد السكان، إلا أن معادلة الانحدار (عدد السكان = $6963 + 2176 \times$ الاطباء) تكشف عن خلل تخطيطي حاد،

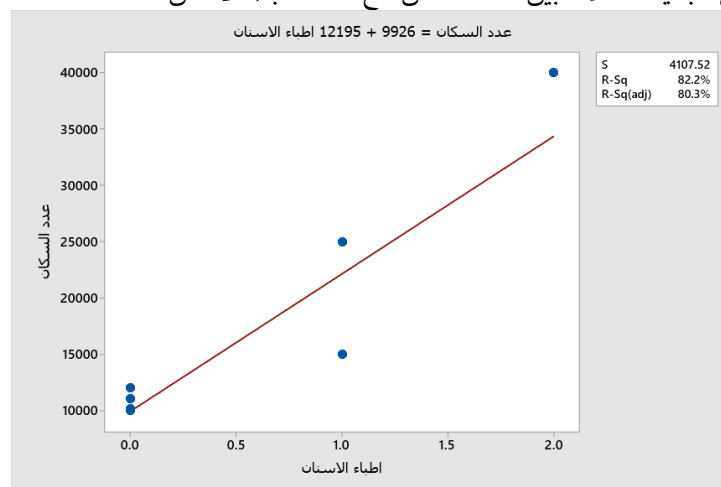
حيث يخدم الطبيب الواحد قرابة 2176 نسمة، وهو رقم يتجاوز المعايير الوطنية بكثير. ويبرز الرسم فجوة واضحة بين مركز القضاء الذي يتركز فيه 15 طبيباً لخدمة 40 ألف نسمة، وبين بقية المراكز الصحية المكتظة في أسفل المخطط والتي تعاني من ضعف الملاك الطبي (١-٣ أطباء فقط) أمام زخم سكاني مرتفع، مما يؤكد إحصائياً وجود عجز بنيوي في التغطية الصحية الشاملة رغم التبعة العددية الظاهرة في النموذج. شكل (٩) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد السكان مع عدد الاطباء



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

١٠- العلاقة الاحصائية بين عدد السكان وعدد اطباء الاسنان: يُظهر الشكل البياني (١٠) علاقة طردية بين عدد السكان وعدد أطباء الأسنان بمعامل تحديد (R-sq) يبلغ 82.2%، وهو ما يعكس ارتباطاً مقبولاً إحصائياً، لكنه يكشف في الوقت ذاته عن أزمة حادة في كفاية الخدمة. فوفقاً لمعادلة الانحدار (عدد السكان = 9926 + 12195 اطباء الاسنان)، نجد أن كل طبيب أسنان إضافي يُفترض به تغطية زيادة سكانية هائلة تصل إلى 12,195 نسمة، وهو رقم يتجاوز المعايير التخطيطية بأضعاف مضاعفة. ويبرز الرسم خلافاً جوهرياً في العدالة المكانية، حيث تتركز النقاط عند القيمة (0) في المحور السيني، مما يعني أن أغلب المراكز الصحية في القضاء تفتقر تماماً لهذه الخدمة، بينما تظهر نقطة وحيدة في القمة بطبيبين فقط لخدمة 40,000 نسمة. هذا التشتت يثبت أن خدمة طب الأسنان في الكفل تعاني من "جمود وتهيمش وظيفي"، حيث تظل أغلب المناطق السكانية خارج نطاق التغطية الفعلية، مما يعزز الاستنتاج بوجود فجوة صحية كبرى تتطلب تدخلاً عاجلاً لزيادة الملاك المتخصص وتوزيعه جغرافياً.

شكل (١٠) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد السكان مع عدد اطباء الاسنان

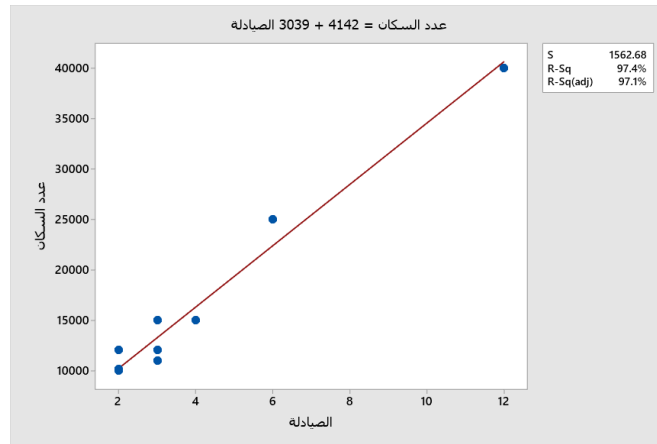


المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

١١- العلاقة الاحصائية بين عدد السكان وعدد الصيادلة: يُظهر الرسم البياني، شكل (١١) وجود علاقة طردية قوية جداً بين عدد السكان وعدد الصيادلة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R-sq) نسبة 97.4%، مما يشير إلى أن توزيع الكادر الصيدلاني يتبع بدقة عالية حجم الكتلة

السكانية في المراكز الصحية. ومع ذلك، تكشف معادلة الانحدار (عدد السكان = ٤١٤٢ + ٣٠٣٩ الصيادلة) عن تحديات تخطيطية واضحة، إذ يشير معامل الانحدار (3039) إلى أن كل صيدلي إضافي يقابله تغطية لنحو 3039 نسمة، وهو معدل ضغط مرتفع يقلل من جودة الخدمة الدوائية المقدمة. كما يبرز التوزيع المكاني تركزاً كبيراً في مركز القضاء بـ 12 صيدلياً لخدمة 40 ألف نسمة، بينما تزدحم بقية المراكز الصحية في أسفل المخطط بملاكات محدودة جداً تتراوح بين صيدلانيين إلى أربعة فقط، مما يؤكد أنه على الرغم من الارتباط الإحصائي القوي، لا يزال القضاء بحاجة ماسة لزيادة أعداد الصيادلة لتقليل الفجوة التخطيطية والوصول إلى المعايير القياسية.

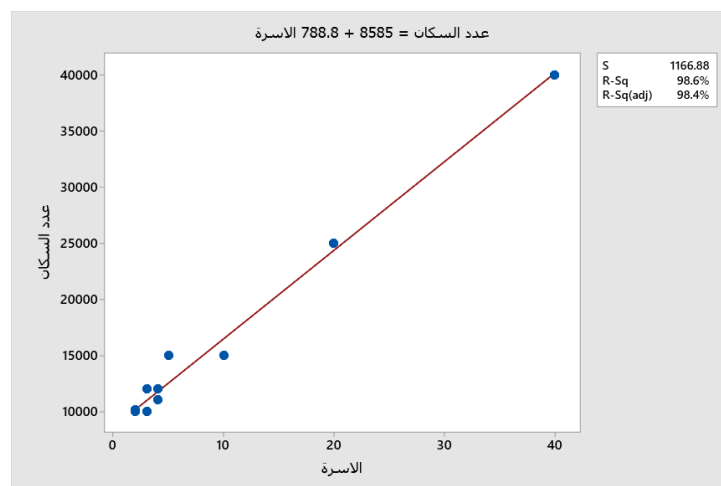
شكل (١١) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد السكان مع عدد الصيادلة



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

١٢- العلاقة الإحصائية بين عدد السكان وعدد الأسرة: يُظهر مخطط خط الانحدار، شكل (١٢) إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين عدد السكان وعدد الأسرة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R-sq$) نسبة 98.6%، مما يعني أن الحجم السكاني يفسر تقريباً كامل التباين في توزيع الأسرة الطبية. ومع ذلك، تكشف معادلة الانحدار (عدد السكان = ٨٥٨٥ + ٧٨٨.٨ الأسرة) عن فجوة تخطيطية كبيرة، إذ يشير المعامل (788.8) إلى أن كل سرير إضافي يقابله استيعاب لنحو 789 نسمة، وهو معدل ضغط مرتفع جداً مقارنة بالمعايير المثالية. مما يؤكد إحصائياً أن الزيادة في عدد الأسرة لا تتناسب طردياً مع الانفجار السكاني، مما يدعم استنتاج وجود عجز سريري إجمالي يصل إلى 392 سريراً في عموم القضاء.

شكل (١٢) معامل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين عدد السكان مع عدد الأسرة



المصدر: بالاعتماد على برنامج Mintab19

الاستنتاجات:

١- المفارقة بين الوفرة المكانية والعجز الوظيفي (التعليم): كشف التحليل عن وجود "فائض مكاني" في عدد الأبنية المدرسية (١٢٣ ابتدائية، ٥٦ ثانوية)، إلا أن هذا الفائض يصطدم بـ "عجز وظيفي" حاد في الملاكات التربوية يصل إلى 718 كادراً، مما يجعل الأبنية هياكل مادية غير مستغلة بكامل طاقتها التشغيلية.

- ٢- اختلال التوازن النوعي والجودة (التعليم): تتركز الكفاءة في توفر "الحيز العمراني"، بينما تتراجع جودة المخرج التعليمي نتيجة النقص في التخصصات العلمية، مما يولد ضغطاً مضاعفاً على الكوادر الحالية ويقلل من نصيب الطالب من الرعاية التربوية الفردية.
 - ٣- العجز المؤسسي والهيكلية (الصحة): يعاني القضاء من فجوة مؤسسية واضحة تتمثل في الحاجة إلى مستشفيين إضافيين و ٣ مراكز صحية لسد احتياج السكان البالغ (١٧٠,١٦٨) نسمة، حيث يخدم المركز الواحد حالياً 18,900 نسمة، وهو ما يبتعد كثيراً عن المعيار التخطيطي العراقي (مركز لكل ١٢,٠٠٠ نسمة).
 - ٤- الفجوة الطبية التخصصية (الصحة): رغم كفاية الكادر التمريضي المساند، إلا أن هناك نقصاً حاداً في "الكوادر القيادية" (الأطباء وأطباء الأسنان) بعجز إجمالي قدره 365 طبيباً، مما يضعف قدرة المؤسسات القائمة على تقديم رعاية تخصصية شاملة.
 - ٥- القصور في التغطية المكانية والوصول: أثبت التحليل الجغرافي (نطاق خدمة ٢.٥ كم) وجود مساحات شاسعة، خاصة في المناطق الريفية، تقع خارج "دائرة التغطية الفعلية"، مما يرفع من كلفة الوصول للخدمة زمنياً ومادياً على سكان الأطراف.
 - ٦- اختلال الهرم الإداري للموارد: يُستنتج أن الأزمة في قضاء الكفل ليست "أزمة انعدام موارد" بل "أزمة إدارة وتوزيع"؛ حيث تتوفر الأبنية في التعليم وتغيب الملاكات، وتتوفر الملاكات الساندة في الصحة وتغيب المؤسسات والأطباء.
 - ٧- الارتباط بين الفقر الخدمي والهجرة: يؤدي القصور الخدمي في الأطراف إلى تشجيع ظاهرة الهجرة نحو مركز القضاء أو المدن المجاورة (الحلة والنجف)، مما يؤدي إلى زخم سكاني إضافي على مركز الكفل وتقريب الأطراف من ثقلها السكاني.
 - ٨- عدم كفاية المعيار الرقمي وحده: تبين أن الاعتماد على لغة الأرقام (عدد المؤسسات بالنسبة للسكان) دون ربطها بالمعيار المكاني (المسافة والوصول) يعطي نتائج مضللة، إذ تظل الحاجة قائمة للمؤسسات في مناطق الفجوات الجغرافية حتى وإن تحقق النصاب العددي.
- التوصيات:**

- ١- معالجة الاختلال الوظيفي في قطاع التعليم:
 - ضرورة سد العجز في الملاكات التربوية البالغ (٧١٨ كادراً) عبر تفعيل نظام "التسيب الموازن" للملاكات الفائضة في مراكز المدن، واعتماد "الدرجات التعويضية" لأبناء القضاء حصراً لضمان الاستقرار المهني والحد من الترهل الإداري في مراكز المحافظات.
 - استثمار الفائض المكاني في الأبنية المدرسية من خلال تحويل بعض المنشآت غير المستغلة بالكامل إلى مراكز تخصصية (مثل التعليم المهني أو مراكز تطوير المهارات الرقمية) لرفع الكفاءة التشغيلية للمبنى المدرسي.
- ٢- التوسعة الهيكلية والمؤسسية لقطاع الصحة:
 - الإسراع في إدراج مشاريع إنشاء مستشفيين جديدين ضمن الخطط الاستثمارية لوزارة الصحة، وتوزيعها مكانياً في المناطق التي تعاني من "فراغ خدمي" خارج مركز القصب لتقليل الضغط على المستشفى العام الوحيد.
 - ترقية وتطوير (٣) مراكز صحية في النواحي والأطراف وتحويلها إلى مراكز صحية رئيسية (Comprehensive Healthcare Centres) مجهزة بمختبرات تخصصية وأجنحة طوارئ لتعويض العجز المؤسسي الحالي.
- ٣- سد فجوة الكوادر الطبية التخصصية:
 - اعتماد سياسة "الحوافز التنموية" لجذب الأطباء وأطباء الأسنان (لسد عجز الـ ٣٦٥ طبيباً) للعمل في قضاء الكفل، مع توفير سكن وظيفي ملائم لضمان تواجد الكوادر القيادية بشكل دائم بدلاً من الاعتماد على الدوام الجزئي.
- ٤- معالجة القصور المكاني وتحقيق العدالة في الوصول:
 - اعتماد "نطاقات الخدمة المكانية (Buffer Analysis)" كمعيار أساسي عند اختيار مواقع المشاريع الخدمية المستقبلية، لضمان وقوع التجمعات السكانية الريفية ضمن دائرة الـ ٢.٥ كم، مما يقلل من كلفة الوصول ويحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- ٥- تفعيل استراتيجية "التنمية المستقرة" للحد من الهجرة:
 - توجيه الاستثمارات نحو الأطراف والقرى النائية في القضاء لرفع مستوى جودة الحياة (Quality of Life)، مما يساهم في خلق استقرار سكاني يحد من الزخم المروري والسكاني الخائق في مركز القضاء والمناطق المجاورة.
- ٦- الانتقال نحو الإدارة الذكية للموارد:

- تفعيل نظام "قواعد البيانات الجغرافية (GIS)" في القضاء لمتابعة كفاءة الأداء الخدمي بشكل دوري، مما يسمح لصانع القرار بالتنبؤ بالآزمات قبل وقوعها وتوزيع الموارد (بشرية ومادية) بناءً على الاحتياج الفعلي.

المصادر:

- ١- الشاعر, عبد المجيد وزملائه, الصحة والسلامة العامة, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان, الأردن , ٢٠٠٥, .
- ٢- الطيف, فيصل إبراهيم وزميلييه, خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية, ط١, المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان, ٢٠٠٩.
- ٣- العيسوي, راجح أبراهيم , التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها), دار الشروق, القاهرة, ٢٠٠١, .
- ٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء, خطة التنمية البشرية , ٢٠١٠-٢٠١٤ .
- ٥- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, خريطة العراق الادارية, بغداد, ٢٠٢٤.
- ٦- وزارة التربية , مديرية تربية محافظة بابل, شعبة الاحصاء, بيانات غير منشورة , ٢٠٢٤.
- ٧- وزارة الصحة , دائرة صحة بابل, قسم التخطيط, شعبة الإحصاء الصحي والحياتي , بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤.
- ٨- الدراسة الميدانية.

هوامش البحث

- (١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان ومساحات الوحدات الإدارية في محافظة بابل، بغداد.
- (٢) راجح أبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٠-١٢.
- (٣) عبد المجيد الشاعر وزملائه، الصحة والسلامة العامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠٠٥، ص١٣.
- (٤) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية البشرية , ٢٠١٠-٢٠١٤ , ص١٣٩.
- (٥) فيصل إبراهيم الطيف وزميلييه، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٩، ص١٢٥.